

أمن المحلة ينتقم من " محمد فهمي" خال ضحية التعذيب ويعتدي عليه أمام طفله



الأحد 4 يناير 2026 م

في مشهد جديد يعكس تصاعد الانتهاكات الأمنية ضد أهالي ضحايا التعذيب داخل مقار الاحتجاز، تحولت المطالبة بالقصاص والعدالة إلى جريمة تُعاقب بالضرب والاختفاء القسري، في واقعة أثارت غضباً واسعاً ومخاوف جدية على حياة أحد المواطنين بمحافظة الغربية.

فيما يُبعد أقل من ثلاثة أشهر على وفاة المواطن خليل أبو هبة نتيجة تعذيب معمّق داخل حجز قسم شرطة ثالث المحلة، شهدت المدينة تطويراً بالغ الخطورة، تمثل في توقيف خاله، المواطن محمد فهمي عبد الخالق عطا، والاعتداء عليه بالضرب والسب أمام طفله الصغير، قبل إخفائه قسراً في ظروف غامضة، في ما اعتبره حقوقيون محاولة انتقامية لإسكات كل من يطالب بالحقيقة.

وفاة تحت التعذيب... وبداية مسلسل الانتقام

تعود جذور الواقعة إلى يوم 8 أكتوبر الماضي، حين لفظ المواطن خليل أبو هبة أنفاسه بعد أقل من ساعتين فقط من دخوله حجز قسم شرطة ثالث المحلة، إثر تعريضه لتعذيب وصف بالمعنط، على يد النقيب أحمد رفعت الصعيدي، معاون المباحث، وأدرين من أفراد القوة، وفقاً للشهادات ومعلومات متداولة.

ومنذ ذلك الحين، لم تتوقف أسرة الضحية وأقاربه عن المطالبة بمحاسبة المسؤولين وكشف ملابسات الجريمة، وهو ما يبدو أنه وضعهم في دائرة الاستهداف الأمني، في سياق سياسة متكررة تهدف إلى ردع أهالي الضحايا وإجبارهم على الصمت.

توقيف عنيف أمام طفل في الشارع

في مساء يوم الثلاثاء 30 ديسمبر 2025، قرابة الساعة الثامنة والنصف، وأثناء تواجد المواطن محمد عطا (52 عاماً)، خال الضحية، برفقة نجله البالغ من العمر 10 سنوات، بشارع البسيطة أمام محل "البطل للأجهزة" بمدينة المحلة، فوجئ بقوة أمنية بملابس مدنية تقوم بتوييقه.

وبحسب شهود عيان، تطورت عملية التوقيف سريعاً إلى مشادة، أعقبها اعتداء بالضرب والسب العلني، وسط دهشة المارة، وأمام الطفل الذي شاهد والده يتعرض للإهانة والاعتداء البدني، ما تسبب له في حالة من الذعر والبكاء الهستيري.

لطميس الأدلة والضغط على الشهود

لم يقتصر الأمر على الاعتداء، بل شرع أفراد القوة في تهديد أصحاب المحال التجارية المجاورة، والضغط عليهم للحصول على تسجيلات كاميرات المراقبة التي وُجّلت لحظة القبض والاعتداء، في محاولة واضحة لطمس الأدلة ومنع توثيق الواقعة.

ورغم حالة الغضب الشعبي في المكان، استدعت القوة سيارة شرطة من قسم المحلة ثان، وتم اقتياد محمد عطا إلى القسم، فيما تسللت أسرته الطفل الصغير، الذي ظل في حالة نفسية سيئة بعد ما شاهده.

إنكار رسمي واختفاء غامض

عقب احتجازه، أفادت معلومات ب تعرض محمد عطا للاعتداء بالضرب داخل القسم إلا أن الصدمة الكبرى تعمّلت في إنكار إدارة قسم شرطة المحلة ثان وجوده من الأساس، وعدم تسجيل اسمه في دفاتر الاحتجاز

ومع إلتحاق الأسرة والسؤال المتكرر عن مصيره، أبلغهم أحد أفراد الأمن - بعد إنكار طويل - أنه جرى ترحيله إلى الإسكندرية لتنفيذ حكم في قضية تزوير صادرة منذ 13 عاماً، في رواية أثارت شكوكاً واسعة، خاصة أن المواطن لم يُخطر أو يُسأل طوال هذه السنوات عن تلك القضية المزعومة

سمعة طيبة ومخاوف حقيقة

يعرف سكان المحلة محمد عطا باعتباره شخصاً حسن السمعة، يعمل في تجارة السيارات، وله علاقات واسعة ومحل إقامة وعمل ثابتان، ولم يسبق أن تهرب أو اختفى عن الأنظار

ومع استمرار الغموض، تلقت الأسرة أنباء متضاربة حول وجوده ضمن ترحيلات طنطا، وأخرى تشير إلى ترحيله إلى البحيرة، دون تأكيد رسمي، بينما لا يزال مكان احتجازه مجهولاً حتى الآن، ما يتثير مخاوف جدية على حياته، خاصة في ظل المصير المأساوي الذي لقيه خليل أبو هبة قبل أشهر قليلة

نمط متكرر من التنكيل

أدانت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان ما وصفته بـ«سياسة البطش والتنكيل» التي يمارسها أفراد أمن متهمون بالتعذيب، عبر تلفيق القضايا والتهديد بها لإجبار أهالي الضحايا والشهود على الصمت، مشيرة إلى وقائع مشابهة، من بينها ما جرى مع شقيق معمود ميكا ضحية التعذيب بقسم الخليفة، وكذلك حالات أخرى في إدفو بمحافظة أسوان

وأكّدت الشبكة أن ما يحدث ليس وقائع فردية، بل نهجاً منهجاً يستهدف حماية الجناة والتستر على الجرائم، بدلاً من محاسبتهم وفقاً للقانون

جرائم لا تسقط بالتقادم

وشددت الشبكة المصرية على أن سياسة وزارة الداخلية في حماية المتورطين في انتهاكات جسيمة وجرائم موثقة لن تدوم، مؤكدة أن جرائم التعذيب والاختفاء القسري لا تسقط بالتقادم، وستظل وصمة عار تطارد مرتكيها وكل من شارك في التغطية عليها أو سعى لإنسحاب الضحايا وأسرهم

وفي ظل الصمت الرسمي، تتضاعد المطالب الحقوقية بالكشف الفوري عن مكان احتجاز محمد عطا، وضمان سلامته، وفتح تحقيق مستقل وشفاف في واقعة الاعتداء عليه، وفي جريمة مقتل خليل أبو هبة، باعتبارها اختباراً حقيقياً لاحترام القانون وحقوق الإنسان